في البدء كان الوعي!

حمد نايف العنزي
hamadvision@hotmail.com

هذا الوعي «المدني» لما «بعد الثورة»، الذي توافر عند التونسيين، ضروري لأي ثورة قبل القيام بها، فمن السهل تهييج الجماهير ودعوتها للخروج على الحاكم المستبد، لكن الصعب هو المحافظة على هذه الثورة وجني ثمارها بعد ذلك في ظل عدم توافق النخب السياسية في المراحل الانتقالية للحكم الديمقراطي.

بعد مضي 3 أعوام على ثورتي تونس ومصر، يبدو المشهد مختلفاً إلى حد كبير في البلدين، فقبل أيام تم في تونس إقرار دستور جديد للبلاد على درجة عالية من التوافق والقبول من جميع الكتل السياسية، إذ حاز 200 صوت من أصل 216 في المجلس التأسيسي، كذلك تم التوافق على حكومة للمستقلين تقود البلاد حتى الانتخابات القادمة، وهي بلاشك خطوة مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة المؤسسات.

أما في مصر، فبعد 3 أعوام من المعاناة وقائمة طويلة لأسماء الشهداء، تأتي الثورة لتعيد المصريين الى زمن الخمسينيات، زمن الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب على حكم الملك فاروق، زمن جمال عبدالناصر الذي عاد في هيئة قائد القوات المصرية عبدالفتاح السيسي والذي جاء ببيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة داعماً ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية وسط تهليل وتصفيق من قاموا بالثورة على حكم مبارك ليعيدوا اختراع العجلة أو حكم العسكر من جديد، حيث السمع والطاعة دون نقاش أو جدال، والقرارات "العسكرية" الواجبة التنفيذ دون اعتراض!

والأمور على ما يبدو سوف تصبّ في مصلحة السيسي، حيث يتوقع كل المتابعين أنه سيكتسح منافسيه بأصوات تعيدنا إلى زمن الرؤساء الأساطير الذين كانوا يحققون 99% من الأصوات، ولكن في هذه المرة بالرضا والرغبة الشعبية الفعلية، لا بالتزوير والإجبار، صدقوا أو لا تصدقوا!

هذا الاختلاف الواضح في مسار الثورتين ونتائجهما، يرجع في الواقع إلى مستوى الوعي السياسي في البلدين، وحين أتحدث عن الوعي هنا أقصد وعي النخب السياسية التي تحرك المجاميع وتشكل الرأي العام، ففي مصر كان النزاع واضحاً بين هذه النخب للاستيلاء على "التركة"، أقصد الحكم، ومن ثم التخلص من كل الخصوم السياسيين بعد ذلك، وهم بذلك لا يختلفون عن حكم الفرد الذي قاموا بالثورة عليه في شيء، فالإقصاء والتفرد بالحكم وتخوين الآخر بدت جلية في حكم "الإخوان" الذي لم يستمر أكثر من عام وشهرين، وهو ما لم يحدث في تونس، فالرغبة عند النخب السياسية التونسية لم يكن هدفها الوصول الى سدة الحكم، إنما كان التوصل إلى توافق حول النقاط التي تجمعهم بالرغم من عمق الخلافات الفكرية والسياسية بين الإسلاميين والعلمانيين هناك، وكان الهدف هو الحصول على الشرعية التوافقية قبل الحصول على الشرعية الانتخابية، وهو دور اضطلعت به منظمات المجتمع المدني التي جمعت كل الأطراف على مائدة الحوار، ونجحت من خلال إيجاد الأرضية المشتركة في إقرار دستور مدني علماني لا يتعارض مع الركائز الأساسية للدين، ولا يعطي في الوقت ذاته أفضلية تقوم على أساس العقيدة الدينية!

هذا الوعي "المدني" لما "بعد الثورة"، الذي توافر عند التونسيين ضروري لأي ثورة قبل القيام بها، فمن السهل تهييج الجماهير ودعوتها للخروج على الحاكم المستبد، حيث الأسباب متوافرة والرغبة عارمة والغضب جامح، والفضل في ذلك يعود إلى سني الظلم والقهر التي جعلت من كل مواطن قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة، لكن الصعب هو المحافظة على هذه الثورة وجني ثمارها بعد ذلك في ظل عدم توافق النخب السياسية في المراحل الانتقالية للحكم الديمقراطي، والذي يجب أن يقوم على أسس من المساومات بين القوى السياسية الرئيسة، وليس فقط ديمقراطية صناديق الانتخاب لتتولى بعدها الأغلبية الفائزة الحكم، ومن ثم تقصي كل معارضيها!

والدرس الذي نتعلمه من الثورتين التونسية والمصرية هو: "لا تقم بالثورة ما لم تكن جاهزاً لما بعدها"!

والجاهزية هنا تكون في النضج الفكري لأطراف المعارضة بأطيافها كافة للاتفاق على صورة الدولة ما بعد الثورة، والحرص على التوافق فيما بينها من أجل الهدف المشترك القائم على أن الوطن للجميع، يشمل الجميع، ويعاملهم على قدر واحد من المساواة دون أفضلية لأحد على أحد بسبب الأصل والجنس والدين!

السعودية وبداية معركة طويلة!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

المملكة اليوم وبإمكاناتها الهائلة وحدها قادرة على وقف المزيد من التدهور وضياع الشباب، فهي قبلة المسلمين وأصوات مشايخها المدعومة سياسياً جديرة بأن تواجه تلك الفتاوى المضادة في التحريض على الجهاد المزعوم من عدد من المشايخ السعوديين أنفسهم، ولهذا لا نستغرب حالة الاستنفار لشخصيات ومؤسسات دينية رفيعة.

الأمر الملكي بتجريم قتال السعوديين في الخارج والمحاسبة القانونية على ذلك خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، وإن جاءت متأخرة جداً، حيث وقعت الفأس بالرأس! فهذه الزمرة الباغية لم تتورع عن سفك دماء الآلاف من البشر وتخريب دول ومجتمعات بأكملها، وبث سموم الفتنة والتحريض بين أبناء البلد الواحد في شرق الأرض وغربها، وتقديم كل ما هو قبيح ومتخلف ومريض باسم الإسلام وشريعته الغراء وأخلاقياته السمحة حتى شوهوا صورة المسلمين أمام المجتمع الإنساني برمته.

الله وحده العالم كم الأرواح البريئة التي زهقت والمجازر الوحشية التي ارتكبت على أيدي هؤلاء المرضى والمنحرفين على مدى عقود من الزمن قبل أن يفتضح أمرهم عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي الحديثة، حيث لم تتحرك الحكومات خصوصاً في بعض دول الخليج التي تعتبر المنبع الرئيس لهذا الفكر المتشدد لتحمل مسؤوليتها، حتى باتت العدوى قريبة منها وأصبحت تهددها من الداخل.

وكانت نداءات النصح والتنبه تقابل بسيل من الشتائم والتسفيه والاتهام من الحاضنات الفكرية والإعلامية والسياسية لهذه الجماعات المتطرفة من داخل السعودية وخارجها، ومحاولات التبرير والتستر المتعصبة لهذه الفئة والدعم المتواصل لها أكسباها هذا الانتشار والقوة والمجاهرة في الانحراف والجريمة، حتى أصبحت المملكة العربية السعودية عرضة للانتقاد الإعلامي والجماهيري ليس عالمياً أو غربياً فحسب، بل حتى في أوساط الشعوب العربية والإسلامية.

المملكة اليوم وبإمكاناتها الهائلة وحدها قادرة على وقف المزيد من التدهور وضياع الشباب، فهي قبلة المسلمين وأصوات مشايخها المدعومة سياسياً جديرة بأن تواجه تلك الفتاوى المضادة في التحريض على الجهاد المزعوم من عدد من المشايخ السعوديين أنفسهم، ولهذا لا نستغرب حالة الاستنفار لشخصيات ومؤسسات دينية رفيعة مثل المفتي العام السعودي عبدالعزيز آل الشيخ، وكذلك الرئيس الأعلى لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإضافة إلى وسائل الإعلام الرسمية والمدعومة من الحكومة السعودية لدعم الأمر الملكي لخادم الحرمين في محاربة التطرف والإرهاب.

لكن محاربة هذا النوع من التطرف لا تقتصر على محاسبة هؤلاء الشباب الذين كما قال الشيخ آل الشيخ باتوا يباعون في سوق النخاسة؛ لأنهم مجرد نتيجة لفكر ومدرسة بعلمائها ومناهجها المتطرفة، وبالتمويل الهائل الذي يصل إلى مئات الملايين من الأموال، وتباع لهم الجنة مقدماً عبر مؤسسات إعلامية وفضائيات محترفة، فالمحاسبة هنا أهم وأخطر.

القرار السعودي بالتأكيد سوف يواجه تحديات كبيرة وربما مؤامرات قادمة وانتقاماً منهجياً، ولذلك يفترض أن يقدم له كل أشكال الدعم خصوصاً في البعدين الشرعي والفكري لعل وعسى نحسّن ما تبقى من صورة الإسلام والمسلمين، ونمنع هذا الخطر الداهم لديارنا وأبنائنا، فهذه مجرد بداية لمعركة طويلة وشرسة!

ماذا لو غابت العدالة والأخلاق؟

أ. د. فيصل الشريفي
Faisal.alsharifi@hotmail.com

قال تعالى "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ"- (سورة الروم- الآية 41).

الشواهد على تفشي ظاهرة الفساد الأخلاقي وما يتبعها من عناوين عامة للفساد الإداري والمالي لم يعد بالإمكان التغاضي أو التغافل عنها باعتبارها سلوكيات فردية، إنما ظاهرة لا يكاد مرفق من مرافق الدولة إلا ينخر فيها، ومع ذلك لا يوجد تحرك جاد لا من الحكومة ولا الهيئات التابعة لها ولا من مجلس الأمة للتصدي لها.

غياب العدالة وتكافؤ الفرص قد يكونان السبب الرئيس وراء وجود هذا الفساد، كون من وصل لا يستحق الوصول منذ البداية، فمن وصل "بالواسطة" لا يمكنه القيام بعمله بالشكل المرضي، ففاقد الشيء لا يعطيه، بل قد يكون صيداً سهلاً لجهالته القانونية والفنية أو لفساد ذمته.

لقد تعب المواطن من تكرار مسلسل الفساد وتنوع مصادره وأشكاله، فكل يوم نقرأ من خلال الصحف أو "التويتر" تجاوزاً على المال العام أو إنجازاً لمعاملة في غير وجه حق، فـ"الشؤون" و"الداخلية" تعجان بالمخالفات، وتجار الإقامات يسرحون ويمرحون، و"الصحة" مشغولة بمعاملات العلاج بالخارج، و"التربية" تغص بالدروس الخصوصية والشهادات المضروبة، وهيئة الزراعة مشغولة بتوزيع الجواخير والمزارع، و"البيئة" في المخيمات والفوم، أما بقية الوزارات فهي الذبح الكبير وقربان المناقصات، أما البلدية فلكي تتعرف على حالها فإن عليك أن تتعرف على دور عمال النظافة عند إشارات المرور، وأخيراً الغائب الحاضر المجلس الذي لولا بركات أسماء الشوارع والمناطق لما سمعنا عنه.

قصدت أن أترك وزارة الأشغال، فما تنتظره هذه الوزارة أكبر من مقال وما فيها من مصائب يتجاوز "استاد جابر" مئات المرات، فيكفيها تناثر الصلبوخ الذي هشم زجاج السيارات، وهو بالمناسبة سيكشف لنا نوعية خاصة من المقاولين والمهندسين المسؤولين عن استلام وتسليم الموقع. "وللعلم فإن الطبقة الأخيرة التي تكسو الشارع وسبب تناثر الصلبوخ لا يتجاوز سمكها 2 سنتيمتر قبل القشط وبعد الفرش، والتي يفترض ألا تقل سماكتها عن 5 سنتميترات".

الحال لا تسرّ والرشا لبعض الموظفين قيمتها لا تتجاوز تعبئة رصيد هاتف، أما الكبار فلا يترس عيونهم إلا هبرة بحجم "الداو" أو بطول "الناقلات"، والحديث عنهم محرم وممنوع، كيف لا وهم أصحاب النفوذ والقوة.

هناك دول نهضت رغم قلة مواردها، وهناك دول تراجعت ودخلت في نفق الديون والفقر والأسباب واحدة، لكنها مقارنة الأضداد، فالصدق قابله الكذب، والعمل قابله الكسل، والأمانة عكسها الخيانة والسرقة، والعلم تحول إلى جهل، وفي كل الأحوال محرك التنمية واحد، قيادة نظيفة ألزمت نفسها وفرضت ذلك على الشعب، والتاريخ يكرر نفسه، فهل من معتبر يضع الكويت على جادة الطريق، ولا أقول يعود بها إلى الماضي، فالماضي تاريخ... والعبرة بالحاضر والمستقبل.

ودمتم سالمين.

تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن.

سنلغي عقولنا ونصدقكم!

د. محمد لطفي
mmlotfy56@gmail.com

يقولون إنهم الأغلبية وإن الشعب كله يؤيد الانقلاب... سنلغي عقولنا ونصدقكم ولكن نسألكم: لماذا إذن تخافون من الأقلية؟ لماذا تقتلون الأقلية؟ لماذا تغلقون الميادين أمامهم وهم قلة مندسة؟ لنفتح الميادين ونرَ من الأقلية ومن الأغلبية.

***

يقولون إن العالم كله بات مقتنعاً أن ما حدث في 3 يوليو ثورة وليس انقلاباً، وإن انحياز الجيش كان لمصلحة الشعب كله وليس مع مجموعة ضد أخرى... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: لماذا لم تحضر مصر اجتماعات الاتحاد الإفريقي؟ لماذا أصر الاتحاد الإفريقي على استمرار تعليق عضوية مصر؟ بالمناسبة ما آخر أخبار "سد النهضة"؟

***

يقولون إن مرسي أمر بقتل المتظاهرين أمام الاتحادية وطلب من الشرطة ذلك، لكن رجال الشرطة الأوفياء المخلصين المحبين للمتظاهرين (في كل وقت ومكان) رفضوا ذلك... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: لماذا جاء قرار الاتهام لاثنين فقط من الضحايا ولم يشمل كل الضحايا؟ هل أمر مرسي بقتل اثنين فقط وترك الباقين؟ "إيه الرحمة دي" أم أن هناك غيره أمر بقتل الباقين؟

***

يقولون إن "الداخلية" لا تستخدم الرصاص الحي وبريئة من قتل طالب الهندسة وطبيبة المنصورة... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: كيف تتعامل الشرطة مع المتظاهرين هل تقوم بالدعاء عليهم وتقديم البونبون لهم؟

***

يقولون إن مرسي باع قناة السويس وقام بتأجير سيناء للولايات المتحدة وهناك استجوابات لأوباما في الكونغرس بذلك... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: لماذا لم يتم رفع قضية ضد مرسي موثقة بالأوراق والأدلة؟ بدلاً من هذه القضايا الهزلية التي تحاكمونه عليها؟ و"لا سيناء مش تبعكم"؟!

***

يقولون إن مرسي يهين القضاء ولا يتعامل معه باحترام مثل مبارك... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: وهل تعاملتم أنتم مع مرسي كما تعاملتم مع مبارك؟ هل تم اختطاف مبارك وحبسه في مكان مجهول؟ هل منعتم محامي مبارك من لقائه كما فعلتم مع مرسي؟ هل اعتدى المواطنون الشرفاء بالسب والحجارة وتكسير سيارة فريد الديب كما حدث مع العوا؟

***

يقولون إن وزير الداخلية عندما صرح بعدم وجود اسم مرسي في كشوف المعتقلين في سجن وادي النطرون كان مضطراً للكذب خوفاً من بطش مرسي... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: هل يصح أن يتحول الوزير الكذاب الجبان إلى بطل قومي يرفع فوق الأعناق؟

***

يقولون إن السيسي استجاب لرغبة الشعب كله بالترشح للرئاسة وإنه يحظى بالإجماع... سنلغي عقولنا ونصدقكم ونسأل: لماذا إذن تضعون شروطاً ومواصفات لترشيح غيره؟ ولماذا كل هذه الأموال الطائلة التي ستنفق؟ ألم يكن المصريون أولى بها؟ بدلاً من تسول الأموال والملابس القديمة من الدول الصديقة؟ أم أن التسول أصبح مهنتكم؟

***

وفي النهاية... يقولون إن من زرع الفتنة بين المصريين ومن قسمهم وفرق بينهم "إنتو شعب وإحنا شعب" من رقص على أشلائهم... من شرب دماءهم... من يقتل المصريين ويرقص فرحاً... من يرمل النساء ويشدو طرباً... من يفعل ذلك مصريون... عذراً لن نلغي عقولنا ولن نصدقكم.

وإلى مقال آخر إن كان للحرية متسع.

كينيث روغوف*

حماقات المعونة الخارجية

PROJECT SYNDICATE
A WORLD OF IDEAS

إن الفجوة الهائلة بين أكثر بلدان العالم ثراءً وأشدها فقراً تظل تشكل واحدة من المعضلات الأخلاقية العظمى بالنسبة إلى الغرب، وهي تمثل أيضاً أحد أعظم التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية، ولكن هل نعرف حقاً كيف نعين هذه البلدان على التغلب على الفقر؟

في كتابه الجديد البليغ الذي يستند إلى بحث عميق بعنوان "الهروب الكبير: الصحة والثروة وأصول التفاوت"، يحثنا أنجوس ديتون الأستاذ بجامعة برينستون على توخي الحذر. وبالنسبة إلى المهتمين بمسألة الفقر العالمي، فلا أشك على الإطلاق أن هذا الكتاب هو الأكثر أهمية في ما يتصل بقضية المساعدات الإنمائية منذ فترة طويلة.

يُلمِح ديتون إلى أن المساعدات الغربية تخدم في كثير من الأحيان كأداة لتخفيف شعور المانحين بالذنب وليس التخفيف من محنة المتلقين. ويصدق هذا بشكل خاص عندما تعمل المساعدات الساذجة على تعزيز الوضع الراهن المختل، ورغم أن ديتون يدعم مبادرات منتقاة، وبشكل خاص لتقديم المعرفة الطبية والتكنولوجية، فإنه يشكك في قدرة الأغلبية العظمى من برامج المساعدات على اجتياز اختبار أبقراط الأساسي المتمثل بالتأكد من "عدم إلحاق المزيد من الضرر بالمريض".

بادئ ذي بدء، يتطلب تقييم وتنفيذ أي برنامج للمساعدات تطوير أدوات قادرة على إجراء القياس الدقيق لتحديد أين تشتد الحاجة إلى المساعدات، وقد حدد خبراء الاقتصاد بعض المؤشرات المفيدة في هذا السياق، ولكن يبدو أن هذه المؤشرات أقل دقة وتحديداً من أن يفهمها الساسة ووسائل الإعلام.

يتفق أغلب الخبراء، ومعهم ديتون، على أن ما لا يقل عن مليار إنسان على كوكب الأرض يعيشون في ظروف بائسة أشبه بالظروف التي كانت سائدة قبل مئات السنين. وفشلنا في تخفيف محنتهم أمر بغيض ويستحق اللوم والتوبيخ. ولكن أين على وجه التحديد نستطيع أن نجد أكبر التركزات من الفقراء؟ الواقع أن الحصول على مثل هذه البيانات أمر صعب وتفسيرها بعد الحصول عليها أشد صعوبة.

إن محاولات تحويل الدخل الوطني إلى قاسم مشترك أمر محفوف بالتعقيدات، ولنتأمل هنا مثالاً بارزاً على هذا: هناك هامش خطأ يبلغ 25% عندما نقارن تعادل القوة الشرائية بين الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والصين. بعبارة أخرى، لا نستطيع أن نجزم بما إذا كان الناتج الصيني اليوم يعادل 55% أو 99% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة. وهذا كفيل بتقويض التوقعات "الدقيقة" للتاريخ الذي تتفوق عنده الصين على الولايات المتحدة بوصفها الدولة ذات الاقتصاد الأضخم على مستوى العالم؛ ولن نعرف حتى على وجه اليقين متى قد يحدث ذلك!

ولا تقتصر هذه المشكلة على المقارنات بين الصين والولايات المتحدة؛ فهي تنطبق وربما بقوة أكبر عندما نقارن بين دخول الفقراء في مومباي وبين دخول الفقراء في فريتاون. ومن بين المشاكل الكبرى أيضاً قياس التقدم في دولة بعينها مع مرور الوقت. فكيف يستطيع المرء أن يقارن مؤشرات تكاليف المعيشة في فترات مختلفة من الزمن في حين تعمل السلع الجديدة على نحو لا ينقطع على تبديل نماذج الاستهلاك التقليدية؟ ولنتأمل هنا تأثير الهواتف المحمولة في إفريقيا على سبيل المثال أو الإنترنت في الهند.

ويذهب ديتون إلى عرض مراجعة نقدية كاشفة لبعض الأساليب الأكثر شيوعاً في ما يتصل بتحسين المساعدات. على سبيل المثال يتجاهل "النموذج الهيدروليكي" للمساعدات- والذي يقوم على فكرة مفادها أن ضخ المزيد من المساعدات من شأنه أن يفضي إلى نتائج أفضل- حقيقة أن الأموال تكون قابلة للاستبدال غالبا. فحتى لو استهدفت المساعدات مجالاً مثل الغذاء أو الصحة فإن الحكومات تستطيع ببساطة أن تقتصد في الإنفاق على مجالات كانت لتنفق عليها في كل الأحوال وتعيد توجيه الأموال إلى مجال آخر، على سبيل المثال الإنفاق العسكري.

يعد التسليم المباشر للمساعدات الطبية أحد أفضل الخيارات، ولكن هذا من الممكن أن يظل يشكل استنزافاً هائلاً للموارد المحلية الشحيحة بالفعل، المستشفيات والأطباء والممرضات. إن فيضاً من المنظمات غير الحكومية الغربية كثيراً ما يزاحم المواهب ويطردها من الشركات الوليدة التي تستطيع أن تساعد البلاد لفترة طويلة بعد أن تعيد المنظمات غير الحكومية ترتيب أولوياتها وتنتقل إلى مكان آخر.

وهناك في واقع الأمر تشابه مذهل بين المشاكل الناجمة عن تدفقات المعونة و"لعنة الموارد الطبيعية" (أو "المرض الهولندي" كما يسمى في البلدان الغربية)، التي بموجبها تتسبب التدفقات إلى أحد قطاعات الاقتصاد- النفط أو المعادن غالبا- في رفع الأسعار على مستوى الاقتصاد بالكامل (بما في ذلك سعر الصرف)، الأمر الذي يجعل قطاعات أخرى عاجزة عن المنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن قدراً عظيماً من هذه المساعدات يجري تسليمه عينياً ولأسباب استراتيجية، وغالباً ما يدعم حكومات غير فعّالة ونهّابة.

ويلاحظ ديتون أن البلدان الغربية في العموم تقدمت من دون الحصول على أي مساعدات. (لعل مشروع مارشال الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا يشكل استثناء، ولكن تلك المساعدات كان المقصود منها في الأغلب الأعم إعادة الإعمار وليس التنمية). كما نجحت الصين والهند في انتشال مئات الملايين من الناس من براثن الفقر بالاستعانة بمساعدات غربية قليلة نسبيا (وخاصة في حالة الصين). ويزعم ديتون أن مانحي المساعدات لابد أن يكونوا حريصين للغاية في البلدان المتلقية للمساعدات على عدم التدخل في القوى السياسية والاجتماعية، التي من الممكن أن تعمل بمرور الوقت على توليد تغير داخلي عضوي، وبالتالي أكثر دواما.

وثمة نهج آخر مألوف فكرياً يتلخص في إجراء تجارب عشوائية صغيرة لاختبار فعالية حوافز المواظبة على إلحاق الأطفال بالمدارس أو حملات التطعيم على سبيل المثال. ويزعم ديتون عن حق أن هذا النهج، والذي بات أصيلاً في إجراءات البنك الدولي الآن، لا يفيد بأي قدر يُذكَر في فهم الكيفية التي ينبغي لنا بها أن نساعد أي دولة على التطور بشكل أكثر عموما. وكثيراً ما تكون النتائج محدودة بظروف خاصة بدولة بعينها، ولا يوجد من الأسباب ما قد يجعلنا نفترض أن هذه النتائج قد تزداد بأي نسبة عندما تصبح في مواجهة كاملة مع إحدى مشاكل الحكم في دولة نامية. والواقع أن تدهور أحوال الناس في العديد من البلدان الإفريقية الآن مقارنة بأحوالهم في عام 1960 يرتبط بظهور الحكومات الاستبدادية والصراعات الداخلية أكثر من ارتباطه بفعالية برامج تقديم المعونات.

ورغم كل هذه المحاذير فإن رسالة ديتون إيجابية في جوهرها، فبالنسبة إلى أغلب البشر، يُعَد الزمن الحاضر هو التوقيت الأفضل من أي وقت مضى للحياة. ويظل لزاماً على آخرين أن يسلكوا طريق التنمية، ومن المؤكد أن المساعدات والمشورة الغربية من الممكن أن تساعد، ولكن يتعين على المانحين أن يحرصوا كل الحرص على عدم الوقوف في طريق المستفيدين من مساعداتهم.

* كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي سابقا، وأستاذ علوم الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة هارفارد. «بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»